



يناير 2013

استخدام منهاج وآليات عمل "الحوار والمشاركة المجتمعية" (منهاج وآليات عمل "المختبرات المعيشية") في تخطيط وتنفيذ مشروعات رائدة في إطار مشروع قومي كبير لنهضة مصر الشاملة

إيماناً من وزارة الدولة للتنمية الإدارية بأهمية دورها في المساهمة في توجيه فكر واهتمام شباب ثورة 25 يناير وتوعيتهم بأن نجاح ثورتهم سيتحقق بتضافر وتعاون وإصرار كل المصريين على بناء وتعمير وتنمية الأماكن الإقليمية خارج الدلتا ووادي النيل، حيث أن التنمية المستدامة من خلال إقامة مشروعات استثمارية عملاقة وكثيفة العمالة بهذه الأماكن الإقليمية الجديدة (وعلى رأسها إقليم سيناء وقناة السويس)، هو السبيل العملي الوحيد لإيجاد أعداد كبيرة من فرص العمل المناسبة بدخول جيدة، ويصاحب فرص العمل توافر فرص للسكن اللائق في بيئة عمرانية واجتماعية أفضل، وتوافر خدمات تعليمية وصحية واجتماعية وترفيهية راقية، الأمر الذي سيمكنهم من تحقيق آمالهم في المعيشة الكريمة، والوصول إلى العدالة الاجتماعية التي ينادون بها والتي من أجلها قامت ثورتهم.

ساهمت وزارة الدولة للتنمية الإدارية من خلال عدد من خرائطها في دراسة وإعداد مقترح لتنفيذ مشروعات نموذجية/ رائدة لإنشاء 3 - 4 مدن جديدة في إطار "مشروع قومي كبير للنهضة الشاملة بمصر" يلتف حوله المصريون ويبعث الأمل في نفوسهم، على أن يتم تحديد أماكن هذه المدن بالمناطق الإقليمية الجديدة ذات الأولوية التي تصلح لإقامة مشروعات استثمارية كثيفة العمالة وتتوافر بها بيئة أفضل من الناحية العمرانية والاجتماعية، ويمتلك فيها المواطنون المسكن والأرض مقابل الإنتاج، والتي أثبتت الدراسات أنها تشمل على الأقاليم التنموية الآتية:

- سيناء ومنطقة قناة السويس
- ساحل البحر الأحمر/ حلايب وشلاتين
- الساحل الشمالي الغربي
- محافظات الصعيد/ الوادي الجديد/ توشكي

ولضمان نجاح هذه المشروعات وتحقيق النتائج المرجوة منها، لا بد من التأكد على أنها تلقى آمال وطموحات كافة الأطراف المعنية بها والمشاركة في تنفيذها (صانعي القرار، الجهات الحكومية المعنية بالتخطيط الإقليمي، جهات البحث العلمي والجامعات، السياسيين، المستثمرين، مؤسسات المجتمع المدني المعنية بالأنشطة الاقتصادية والاستثمارية، السكان الأصليين المتواجدين بالمناطق الجديدة، المستخدمين النهائيين/ المستفيدين، وبخاصة الكوادر المهنية والفنية المتخصصة والعمالة المطلوب اجتذابهما من فئات الشباب، للانتقال والعمل والاستقرار بهذه الأماكن الجديدة، مؤسسات المجتمع المدني المعنية بالأنشطة الخيرية والتنمية المجتمعية).

وفي هذا الإطار، فقد قام خبراء وزارة الدولة للتنمية الإدارية بداية من مارس 2011 وعبر العشر أشهر التالية، بعمل أكثر من 50 لقاء واجتماع، بالتعاون والتنسيق مع رئاسة مجلس الوزراء، تم خلالها لقاء السادة القيادات والعلماء والخبراء بالوزارات، والجهات والهيئات والمؤسسات الحكومية والمؤسسات غير الحكومية المعنية بالأمر، بالإضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني المعنية بالأنشطة الاستثمارية (الزراعية والصناعية والسياحية والتجارية)، والجمعيات الأهلية المعنية بالخدمات والتنمية المجتمعية، بالإضافة إلى لقاء عدد من المستثمرين، وذلك لتبادل الآراء حول إقامة هذه المشروعات النموذجية/ الرائدة.

إضافة إلى ما سبق، قامت وزارة الدولة للتنمية الإدارية بإعداد تصور متكامل لثلاثة "مختبرات معيشية" تهدف إلى تنفيذ مشروعات تنموية في مجالات الزراعة والتربية والتعليم والتجارة الداخلية، تم تنسيقها خلال 2010 - 2011 بين وحدة تنمية استخدام التكنولوجيا بوزارة الدولة للتنمية الإدارية مع كليات الهندسة والزراعة بجامعة القاهرة، ومركز التعلم الإلكتروني بجامعة المنصورة، وجامعة Wageningen University بهولندا، بالإضافة إلى العديد من المؤسسات العالمية والمحلية التي تعمل بمجالات الخدمات المصرفية والدفع الإلكتروني، وخدمات تكنولوجيا المعلومات والإنترنت، وبالتعاون مع وزارات:

- الزراعة
- التربية والتعليم
- الصناعة والتجارة الخارجية

وبفضل الله سبحانه وتعالى وتوفيق منه، فازت مصر في أبريل 2011 بثلاث مقاعد عضوية عن هذه "المختبرات المعيشية" الثلاثة بمؤسسة "ENOLL" European Network of Living Labs.

وحيث أن نجاح "المشروع القومي الكبير للنهضة الشاملة بمصر" يتطلب رعاية علمية ومجتمعية، كما أنه يتطلب التوعية به والترويج له بين شباب مصر من الفئات والطبقات المختلفة والتأكيد على مشاركتهم في الحوار الخاص بالعملية التخطيطية والتنموية ومساهماتهم الفعلية في صنع واتخاذ القرار وإبداع وتصميم الحلول ونماذج الأعمال، وذلك بإتباع منهجية وآليات "المختبرات المعيشية"، لذلك فإن وزارة الدولة للتنمية الإدارية تقوم حالياً بعمل بروتوكولات للتعاون مع "الجامعات المصرية"، و"مؤسسات المجتمع المدني"/ "الجمعيات الأهلية" للتعاون في تنفيذ ومتابعة العمل بهذه "المختبرات المعيشية" و"المشروعات النموذجية/ الرائدة" التابعة لها من خلال تقديم الدعم الآتي:

(1) تبني هذه المبادرة مجتمعياً ورعايتها علمياً في شكل تصميم وتنفيذ مشروع نموذجي/ رائد لمدينة جديدة بكل من المناطق الإقليمية السابق ذكرها أعلاه، وذلك بإتباع منهجية وآليات "المختبرات المعيشية".

(2) تشكيل "مجموعات عمل" من السادة الأساتذة أعضاء هيئة التدريس والسادة الطلاب من الكليات/ الجامعات بالمحافظات المختلفة، تقوم بكافة أعمال التنسيق والتواصل بين جميع الأطراف المعنية بتنفيذ وإنجاح هذه "المشروعات النموذجية/ الرائدة" على أرض الواقع، بهدف التأكيد على التعاون والمشاركة البناءة بين جميع الفئات المؤثرة في إنجاح المشروع ("مجموعة عمل رئيسية" تقوم بتنسيق العمل بين المحافظات المختلفة، و"مجموعات عمل فرعية" على مستوى كل محافظة).

(3) استضافة وتنفيذ ورش العمل والندوات العلمية اللازمة لمناقشة تفاصيل المشروعات النموذجية/ الرائدة الأربعة والتوعية والترويج لها بين جموع الشباب من طلاب وخريجي "الجامعات المصرية" وشباب المجتمعات المحيطة بها، بالتعاون والتنسيق مع "مؤسسات المجتمع المدني".

(4) عمل مؤتمرات عالمية لترويج الفكرة وجذب اهتمام المصريين بالخارج والداخل، وإثارة الاهتمام الكبير بثروات مصر الطبيعية ومواردها وإمكانياتها، مع التركيز على منطقة قناة السويس، التي لا يزيد استغلالها الآن أكثر من أنها ممر مائي، والطفرة التي يمكن أن يحققها إنشاء مركز عالمي للتجارة والخدمات اللوجستية.

(5) أن تدعو "مجموعة العمل الرئيسية" و"مجموعات العمل الفرعية" أعضاء من الوزارات، الهيئات والجهات الحكومية، والمؤسسات الحكومية والمؤسسات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني المعنيين بتخطيط وتنفيذ وإنجاح "المشروع القومي الكبير للنهضة الشاملة بمصر"، للتنسيق والتعاون فيما يخص هذه المشروعات النموذجية/ الرائدة.

(6) أن تتم الاستفادة من الثلاثة مختبرات معيشية "Living Labs" في مجالات الزراعة والتربية والتعليم والتجارة الداخلية، الفائزة بعضوية مؤسسة "الشبكة الأوروبية للمختبرات المعيشية" ENOLL، وتوجيه العمل بها لتنفيذ مشروعات تنموية كجزء من المشروعات النموذجية/ الرائدة الثلاثة (أو الأربعة) التي يتم تنفيذها في إطار تصور المشروع القومي الكبير.

(7) العمل على تحديد وتفعيل مختبرات معيشية جديدة قائمة على تيسير ونشر استخدام الأدوات والتطبيقات التكنولوجية بصورة تتناسب مع متطلبات واحتياجات وإمكانيات المستخدمين النهائيين والتي تسهم في رفع كفاءة وتحسين خدمات القطاعات والموضوعات ذات الأولوية في تطوير الحالة الاقتصادية وتحسين مستوى الحياة الاجتماعية للمواطنين المتواجدين بالمناطق العمرانية الجديدة والأماكن النائية والمحرومة من الخدمات المتخصصة (مثل تقديم الخدمات الطبية والاستشارات الطبية المتخصصة عن بعد، توفير الخدمات الإلكترونية والدفع الإلكتروني من البعد بصورة مبسطة يسهل على الأفراد وأصحاب المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة استخدامها، أبحاث الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، تحلية مياه البحار والاستفادة من المياه الجوفية ومياه السيول والأمطار، الخ).